الرياض

الخميس 17 رمضان 1426هـ - 20 أكتوبر 2005م - العدد 13632

البيت العربي

الشعب السعودي أهدى الملك سمعه خلال المقابلة ويهديه صوته بعدها

د.محمد ناهض القويز

في المقابلة التلفزيونية الأولى مع محطة ABC لم يجد خادم الحرمين حرجاً من الخوض في أعقد الأمور. ومن الضروري أن نُسمِعه التأييد لأنه تحدث بما ينبض به الشارع السعودي. ومن الواجب على الغالبية الصامتة أن ترفع صوتها بالتأييد إن كانت ترى ذلك. حيث خلت الساحة إلا من ناشزي الأصوات الذين يريدون تكبيل المجتمع برهبانية ابتدعوها. كما أن من حق المخالفين أن يبدوا رأيهم ولكن من واجب المؤيدين أن يبدوا تأييدهم.

تستطيع أن تقرأ مابين سطور المقابلة مستقبلاً مشرقاً يميزه الاعتدال وحب الوطن والحرص على المواطن. وسياسة خارجية تستطيع أن تقرأ المتغيرات وتتفاعل معها إيجابا. وهذا بلا شك مطلب جماهيري واضح.

وأحب أن أهدي خادم الحرمين ملاحظات مهمة حول البطالة والحلول المقترحة برغم شح الدراسات في مجال البطالة وعدم تشجيع المختصين:

أولا: في الدراسة التي أجرتها الدار التربوية للدراسات والاستشارات عن البطالة في المملكة العربية السعودية عام 1411ه كانت النتائج تشير إلى أن نسبة البطالة في خريجي الثانوية وما يعادلها تصل إلى 19,5٪. بينما كانت صفر٪ في الجامعيين.

ثانيا: للدلالة على تفاقم الأمر فإن دراسة على واقع البطالة أجريت عام 1424ه بينت أن الجامعيين يمثلون 48٪ من العاطلين عن العمل. وفي دراسة أخرى أجريت في منطقة الرياض تبين أن الجامعيين يمثلون 85٪ من مجموع أرجو مقارنة ذلك بصفر في المائة قبل 13 سنة.

ثالثا: ان مصلحة الاحصاءات رصدت البطالة بنسبة 9,9٪ من مجموع القوى العاملة لعام 2005 ولكن الفئة العمرية للقوى العاملة ليست دقيقة والمفروض أن تكون 18 سنة فما فوق.

رابعا: حسب دراسة أجريت عام 1424ه فإن نسبة البطالة تزداد كلما قل عمر المواطن فهي تصل إلى 85٪ فيما دون الثلاثين (مادة الإرهاب)، و 61,5٪ في الفئة العمرية 30-40 سنة. وقد خلصت الدراسة إلى فشل مكاتب العمل وفشل برنامج السعودة.

خامساً: لكي نصل إلى أرقام محددة فيمكن أن نحصي خريجي الجامعات والتعليم الفني خلال الخمس سنوات الفائتة ثم نحدد العاملين منهم ومن يتابع دراسته لنخلص للنسبة الصحيحة للبطالة. ولا بد من حصولنا على أرقام حقيقية كي نصل إلى الحلول.

سادسا: ومن المحزن أن بلداً تنقصه الطاقة الصحية والتمريضية لم يعمد إلى تكثيف التعليم الصحي بما في ذلك التمريض والمسعفين والمساعدين الفنيين بما يحقق الاكتفاء الذاتي. خصوصا أن كثيراً من العناصر القادمة من الخارج ضعيفة التأهيل.

سابعا: وأرجو من خادم الحرمين وقف «فيز العمل» التي تعطى بالمئات والآلاف لأي كان وإلغاء ماسبق صدوره، لأن الحاصل عليها يسرح العمالة ويطلب منهم مبلغا محدداً آخر الشهر. وينتج عن ذلك مخاطر اجتماعية كبيرة. بالإضافة إلى أن الفيزا «المفتوحة» تغرق السوق السعودي بعمالة غير مدربة مما يدفع بعضها إلى الاتجار بالمخدرات والدعارة وكسر حقوق الملكية الفردية ويدفع للسرقة.

ثامنا: في مقابل «الفيز المفتوحة» لغير المستحقين يعاني أصحاب المصانع والشركات وصغار المستثمرين الأمرين في الحصول على فيز عمالة مدربة غير متوفرة في العنصر السعودي. ولا يفوتني هنا الإشادة بالتعليم الفني وما حققه في مجال تأهيل السعوديين من الدراسات والإحصائيات التي اطلعت عليها. وأنا على ثقة أنهم سيواصلون المسيرة.

تاسعا: كنت أتمنى أن يضطلع مجلس الشورى بمثل تلك الأمور أو على الأقل أن يدرس نتائج الدراسات المحدودة، ولا تزال الأمنية قائمة. حيث إن تلك الدراسات على قلتها تحمل مقترحات وحلولاً.

أما قيادة المرأة فكثير من السعوديين يرغب ذلك ويتمناه ولكنهم يخشون الأقلية الصارخة. ولا تمثل قيادة المرأة عندي هاجساً بل أتمنى أن يلتفت لحقوقها الأخرى وخصوصا في حقل العمل وحقوقها المدنية التي تفوق القيادة بالأهمية. وكما أشار خادم الحرمين فقيادة البدوية للسيارة قائم. ومع ذلك لم تغير القيادة من مكانتها ولم تعجل من تطورها. ولو تحقق نقل عام فاعل (مترو) لتخلى الرجال عن القيادة.

هذه ملاحظات تواكب تأييدنا لخادم الحرمين فيما ذهب إليه وما يقوم به ونشكر رحابة صدره على تقبل الملاحظات.